

Distr.
GENERAL

A/RES/53/210
5 February 1999

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٢١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الخامسة (A/53/736)]

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة -٢١٠/٥٣

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢١٧/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وإلى الفرع الخامس من قرارها ٢٢٢/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،

وقد نظرت في تقارير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ المقدمة إلى الجمعية العامة وإلى المنظمات الأعضاء في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(١)، وتقرير الأمين العام بشأن استثمارات الصندوق^(٢)، وتقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على تقرير المجلس^(٣)، والتقريرين ذوي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٤)،

وإذ تعرب عن القلق من أن المجلس خرج في عدة مناسبات عن ممارسته المتبعة منذ أجل طويل وهي ممارسة التوصل إلى القرارات بتوافق الآراء،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق ٩ وإضافة (A/53/9) و

(Add.1).

(٢) A/C.5/53/18.

(٣) A/C.5/53/3.

(٤) A/53/511 و A/53/696.

أولا

المسائل الاكتوارية

إذ تشير إلى الفرع الأول من قرارها ٢١٧/٥١،

وقد نظرت في نتائج تقييم الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، والملاحظات الواردة عليه من الخبير الاكتواري الاستشاري للصندوق، ولجنة الاكتواريين، ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(٥).

١ - تحيط علما مع الارتياح بالتحسن الذي طرأ على الحالة الاكتوارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة من عجز اكتواري قدره ١,٤٦ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ إلى فائض اكتواري قدره ٠,٣٦ في المائة من هذا الأجر في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ولا سيما بالرأي الذي أبداه الخبير الاكتواري الاستشاري وأبدته لجنة الاكتواريين على النحو الوارد في المرفقين الرابع والخامس على التوالي من تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(٦)، بأنه لا توجد حاجة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ لسد النقص في المدفوعات بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق، وأنه يمكن الإبقاء لأغراض التمويل على معدل الاشتراك الحالي البالغ ٢٣,٧ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، ريثما يعاد النظر فيه عندما يحين موعد التقييم التالي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وفي ضوء التطورات المقبلة؛

٢ - تعرب عن تقديرها لتقييم وآراء الخبير الاكتواري الاستشاري ولجنة الاكتواريين بشأن نتائج التقييم الاكتواري في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛

٣ - تحيط علما بالاستعراض الذي أجراه المجلس لسعر الفائدة المستخدم لتحديد استبدالات المبلغ الإجمالي وبالقرار الذي اتخذته المجلس وفقا للمادة ١١ من النظام الأساسي للصندوق ويقضي بتغيير سعر الفائدة الحالي البالغ ٦,٥ في المائة إلى ٦ في المائة فيما يتعلق بالخدمة المدفوع عنها اشتراكات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠١، رهنا بوجود تقييم اكتواري إيجابي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، يؤكد المجلس في دورته القادمة، في عام ٢٠٠٠؛

٤ - تلاحظ أن المجلس ينوي أن يستعرض، بمساعدة الخبير الاكتواري الاستشاري ولجنة

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٩ (A/53/9)، الفرع

الثالث-ألف.

(٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ٩ (A/53/9).

الاكتواريين، التغييرات التي أدخلت على نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٣ كجزء من التدابير التي اعتمدها الجمعية العامة لمعالجة العجز الاكتواري السابق للصندوق، وذلك أولاً عن طريق اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٩، وبعد ذلك بواسطة المجلس في عام ٢٠٠٠ على ضوء نتائج التقييم الاكتواري للصندوق في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩؛

٥ - تتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أن المجلس ينبغي أن يواصل رصده عن كسب لتطور التقييم الاكتواري للصندوق وأنه ينبغي عدم محاولة تخفيض المعدل الحالي للاشتراكات في الصندوق أو تغيير أية سمات أخرى ما لم يظهر نمط في التقييمات المستقبلية يبين حدوث فوائض ولحين حدوث ذلك؛

٦ - تطلب إلى المجلس، في حالة وجود اتجاه إيجابي في التقييمات المستقبلية يشير إلى تحقيق فوائض اكتوارية، أن ينظر بايجابية في إجراء تخفيض في المعدل الحالي للاشتراكات؛

ثانياً

نظام تسوية المعاشات التقاعدية

إذ تشير إلى الفرع الثالث من قرارها ٢١٧/٥١،

وقد نظرت في الاستعراضات التي أجراها مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرات ٣١٨ إلى ٣٤١ من تقريره^(١)، لمختلف جوانب نظام تسوية المعاشات التقاعدية،

١ - تلاحظ نتائج رصد تكاليف/وفورات التعديلات التي أجريت مؤخراً في نظام تسوية المعاشات التقاعدية ذي المسارين، وبعزم مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة مواصلة رصد هذه التكاليف/الوفورات كل سنتين، عند إجراء التقييمات الاكتوارية للصندوق؛

٢ - تحيط علماً بقرار المجلس أن يوصي الجمعية العامة بأن تخفض عتبة إجراء تسويات تكاليف المعيشة للمعاشات التقاعدية الجاري صرفها من ٣ في المائة إلى ٢ في المائة، اعتباراً من التسوية المقرر إجراؤها في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ رهنا بوجود تقييم اكتواري إيجابي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، يؤكد المجلس في دورته في عام ٢٠٠٠؛

ثالثا

مركز الاتفاق المقترح بين مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وحكومة الاتحاد الروسي

إذ تلاحظ أن الجمعية العامة قد طلبت إلى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تقديم معلومات في دورتها الثالثة والخمسين بشأن التطورات فيما يتعلق بالخطوات الأخرى المتوخاة في إطار الفقرة ٥ من الفرع الرابع من قرارها ٢١٧/٥١،

وإذ تلاحظ أيضا أن المجلس طلب إلى رئيسه وأمينه تكثيف جهودهما للحصول على الموافقة الرسمية من الحكومة المعنية على الاتفاق المقترح والبروتوكول الملحق به على النحو المبين في الفقرة ٢٧٨ من تقرير المجلس^(١)،

١ - تحيط علما بالمعلومات المقدمة من الاتحاد الروسي بشأن المشاكل التي نشأت فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المقترح بين حكومة الاتحاد الروسي ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وتلاحظ عزم حكومة الاتحاد الروسي متابعة جميع القضايا المعلقة؛

٢ - تشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها لحل المشاكل المتناولة في الفرع الرابع من قرارها ٢١٧/٥١، ولا سيما تلك التي تدخل في إطار الاتفاق المقترح والبروتوكول الملحق به؛

رابعا

البيانات المالية لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

وقد نظرت في البيانات المالية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وفي رأي مجلس مراجعي الحسابات بشأن مراجعتها وفي تقريره، وفي ملاحظات مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(١)،

١ - تلاحظ مع الارتياح أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات الصندوق لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أشار إلى أن البيانات المالية قدمت عرضا نزيها، من جميع الجوانب، للوضع المالي للصندوق وأن المعاملات التي تم اختبارها كجزء من المراجعة الحسابية كانت، من جميع الأوجه الهامة، متفقة مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي؛

٢ - تحيط علما بالمعلومات المقدمة في تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية ومجلس مراجعي الحسابات^(١) بشأن التدابير المتخذة والتي يجري النظر فيها لتحسين إدارة الصندوق، بما في ذلك بصفة خاصة التدابير الرامية إلى تحسين إجراءات التحقق من استمرار الأحقية في الحصول على استحقاقات من الصندوق؛

٣ - تلاحظ الترتيبات التي اتخذها مكتب خدمات المراقبة الداخلية في الأمانة العامة لمواصلة إجراء المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق؛

خامسا

الترتيبات الإدارية بين الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والأمم المتحدة والمنظمات الأعضاء الأخرى

إذ تشير إلى الفرع السابع من قرارها ٢١٧/٥١ والفرع الخامس من قرارها ٢٢٢/٥٢ بشأن النفقات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة،

وقد نظرت في الفرع السادس من تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(٢)، بشأن الترتيبات الإدارية بين الصندوق والأمم المتحدة والمنظمات الأعضاء الأخرى، وفي التعليقات الواردة عليها في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٣)،

وإذ تلاحظ الترتيبات الحالية لتقاسم التكاليف بين الصندوق والأمم المتحدة والمنظمات الأعضاء الأخرى، على النحو المبين في الفقرات ١٢٠ إلى ١٢٤ من تقرير المجلس^(٤)،

وإذ تحيط علما بالمناقشة التي دارت في المجلس بشأن الترتيبات الإدارية والتقديرات المنقحة المقترحة للنفقات الإدارية للصندوق لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ونتائجها على النحو المبين في الفقرات ١٩٤ إلى ٢٠٢ والفقرات ٢٢٨ إلى ٢٤٤ على التوالي، من تقرير المجلس^(٥)،

١ - تحيط علما بالمعلومات المبينة في الفقرات ١٣٢ إلى ١٤٤ من تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(٦) بشأن الخدمات والتسهيلات المقدمة من الأمم المتحدة إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وخدمات المعاشات التقاعدية المحلية المقدمة من أمانة الصندوق فيما يتعلق بالمشاركين الذين توظفهم الأمم المتحدة والبرامج المنتسبة إليها، وكذلك بالمعلومات المتعلقة بالخدمات والتسهيلات المقدمة من المنظمات الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالمشاركين الموظفين لديها؛

- ٢ - توافق على الترتيبات المنقحة لتقاسم التكاليف بين الأمم المتحدة والصندوق، على النحو المبين في الفقرات ١٥٤ إلى ١٦٦ من تقرير المجلس^(٧)؛
- ٣ - تطلب إلى الأمين العام إتمام مشاوراته مع الصناديق والبرامج بشأن منهجية تقسيم التكاليف على البرامج المنتسبة إليها عن الخدمات المقدمة إلى صندوق المعاشات التقاعدية لصالحها؛
- ٤ - تلاحظ عزم المجلس مواصلة النظر في الترتيبات الممكنة الأخرى لتقسيم تكاليف عمليات الصندوق، كتقسيمها إلى تكاليف تحمل على أرصدة الصندوق وتكاليف تتقاسمها المنظمات الأعضاء في الصندوق، مع مراعاة الآراء المعرب عنها في المجلس وفي اللجنة الخامسة؛
- ٥ - تلاحظ أيضا المسائل المقرر أن تعالجها اللجنة الدائمة للمجلس في عام ١٩٩٩، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، فيما يتعلق بخدمات الصندوق الحاسوبية، وتعزيز دور مكتب جنيف، وهيكل ملاك الموظفين الإجمالي لأمانة الصندوق، والحاجة إلى حيز مكتبي إضافي؛
- ٦ - ترحب بالتدابير التي اتخذتها أمانة الصندوق لضمان استعدادها فيما يتعلق بمسألة عام ٢٠٠٠ من جميع جوانبها، وتشجعها على مواصلة جهودها في هذا الصدد وضمان أن يكون النظام المحاسبي الجديد جاهزا للعمل بالكامل في عام ١٩٩٩؛
- ٧ - تحيط علما بالتحليل والاستنتاجات المتعلقة بمسؤوليات أمين المجلس بوصفه المسؤول التنفيذي الأول للصندوق عن إدارة الصندوق، ومسؤوليات الأمين العام عن استثمارات الصندوق، على النحو المبين في الفقرات ١٩١ إلى ١٩٣ من تقرير المجلس^(٧)؛
- ٨ - تحيط علما أيضا بملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٢٥ إلى ٢٨ من تقريرها^(٧)، بشأن إعادة تصنيف وظيفة رئيس دائرة إدارة الاستثمارات بالصندوق من الرتبة مد - ١ إلى مد - ٢ وبشأن رتبة ولقب وظيفة أمين المجلس؛
- ٩ - توافق على ما يلي:
- (أ) إعادة تصنيف وظيفة رئيس دائرة إدارة الاستثمارات إلى الرتبة مد - ٢؛
- (ب) تغيير لقب وظيفة أمين الصندوق إلى "المسؤول التنفيذي الأول للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة"؛
- (ج) تحديد مستوى الأجر وشروط الخدمة الأخرى لوظيفة المسؤول التنفيذي الأول للصندوق على نحو معادل لما ينطبق على رتبة الأمين العام المساعد؛

١٠ - توافق أيضا على الموارد الإضافية التي أوصى بها المجلس، بما فيها نفقات إضافية يبلغ صافيها ٧٠٠ ١٦١ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تُحمل مباشرة على الصندوق لأغراض إدارته؛

١١ - تعدل المادة ٧ من النظام الأساسي للصندوق، فيما يتعلق بوظيفة أمين المجلس ولقبها، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٨ من تقريرها^(٧) كما هو مبين في مرفق هذا القرار؛

سادسا

حقوق الأزواج والأزواج السابقين في استحقاقات الخلف

إذ تشير إلى الفقرة ٤ من الفرع الثامن من قرارها ٢١٧/٥١،

وإذ تحيط علما بأن مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة قد اضطلع باستعراض آخر للمسائل المتصلة بحقوق الأزواج والأزواج السابقين في المعاشات التقاعدية، على النحو الوارد في الفقرات ٢٧٩ إلى ٣١٧ من تقريره^(٨)،

وإذ ترحب بالإجراءات الهامة التي اتخذها المجلس،

١ - تحيط علما بالتعديل الذي أدخلته اللجنة الدائمة على القاعدة الإدارية باء - ٤ من القواعد الإدارية للنظام المشترك لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في اجتماعها ١٨٠ المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٧، كما ورد في المرفق الرابع عشر لتقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(٩)، وأصبح نافذا اعتبارا من ١ آب/أغسطس ١٩٩٧؛

٢ - توافق على تعديل المادة ٤٥ من النظام الأساسي للصندوق للنص على تسهيلات للدفع فيما يتعلق بالأزواج السابقين، على النحو المبين في مرفق هذا القرار، وذلك اعتبارا من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لذلك التعديل؛

٣ - تطلب إلى المجلس أن يرصد التجربة المكتسبة في تنفيذ تسهيلات الدفع، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة بهذا الشأن، حسب الاقتضاء؛

٤ - توافق على إدراج مادة جديدة في النظام الأساسي للصندوق، اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، تقضي باستحقاق للزوج المطلق الباقي على قيد الحياة، رهنا بالشروط المتعلقة بالأهلية لذلك الاستحقاق وبتحديد مبلغه، على النحو المبين في نص المادة الجديدة الواردة في مرفق هذا القرار؛

- ٥ - تلاحظ أنه قد طُلب إلى اللجنة الدائمة للمجلس أن تستعرض، في اجتماعها الذي سيعقد في عام ١٩٩٩، حالة الأزواج المطلقين الذين لن تشملهم المادة الجديدة المقترحة لأسباب تتصل بتطبيقها بأثر مستقبلي؛
- ٦ - توافق، اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، على الترتيب الموصى به من أجل اختيار شراء استحقاقات الأزواج الباقين على قيد الحياة فيما يتعلق بحالات الزواج بعد الانفصال عن الخدمة، وذلك وفقاً لأحكام المادة الجديدة المبينة في مرفق هذا القرار؛
- ٧ - توافق أيضاً، اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، على التعديلات التي أدخلت على المادة ٣٤ لإلغاء الحكم الحالي الذي يشترط إنهاء استحقاقات الزوج الباقي على قيد الحياة لدى زواجه، على النحو المبين في مرفق هذا القرار؛
- ٨ - تلاحظ أن اللجنة الدائمة للمجلس ستنظر، في اجتماعها الذي ستعقده في عام ١٩٩٩، فيما إذا كان التغيير المذكور في الفقرة ٧ أعلاه يمكن أن يشمل الأزواج الباقين على قيد الحياة الذين تزوجوا من جديد قبل تاريخ نفاذ التعديل؛
- ٩ - تشجع المجلس على مواصلة الاضطلاع بجهوده في معالجة هذه المسائل؛

سابعاً

الطلب المقدم من اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية للانسحاب من عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

وقد نظرت في تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في دورته (الاستثنائية) التاسعة والأربعين، المقدم إلى الجمعية العامة وإلى المنظمات الأعضاء في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(٨)، وفي التقرير ذي الصلة المقدم من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٩)، بشأن القرار الذي اتخذته في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية واللجنة التنفيذية التابعة للجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية ويأذنان به للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية أن يبلغ الصندوق برغبة اللجنة المؤقتة في تقديم طلب لإنهاء عضويتها في الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، رهنا بإبرام ترتيبات تحويل مرضية مع الصندوق،

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٩

وإضافة، (A/53/9/Add.1).

(٩) A/53/696.

وإذ تأسف لرغبة اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية أن تتقدم بطلب لإنهاء عضويتها في الصندوق اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

١ - تلاحظ رغبة اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية في التقدم بطلب لإنهاء عضويتها في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨؛ وذلك في ضوء الالتزام القوي من جانب الجمعية العامة بالحفاظ على نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات؛

٢ - تلاحظ أيضاً أن البيانات اللازمة لتحديد الحصة التناسبية من الأصول الإجمالية للصندوق التي يتعين سدادها لمنظمة التجارة العالمية في تاريخ الإنهاء، بما فيها التقييمات الاكتوارية ذات الصلة، وفقاً للمادة ١٦ من النظام الأساسي للصندوق، لن تكون متاحة في الموعد المقترح للإنهاء؛

٣ - تلاحظ كذلك أن مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، استناداً إلى تطبيق المنهجية التي أقرها المجلس ووافقت عليها اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية، قد أصدر توصية بإنهاء عضوية اللجنة المؤقتة في الصندوق، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨؛

٤ - توجه انتباه أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى أن موظفي اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية الذين يتوقفون عن المشاركة في الصندوق سيتمتعون بإمكانية اختيار الجمع بين الحصول على استحقاق من الصندوق وقبول عرض بالعمل، في الوقت ذاته، في أمانة منظمة التجارة العالمية؛

٥ - تقرر إنهاء عضوية اللجنة المؤقتة في الصندوق في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لدى تلقي أمين المجلس إشعاراً خطياً غير مشروط بهذا المعنى من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، في موعد غايته ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛

٦ - تقرر أيضاً أن إنهاء عضوية اللجنة المؤقتة مرهون بتلقي أمين المجلس تعهداً خطياً من منظمة التجارة العالمية بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بإعفاء الصندوق من المسؤولية فيما يتعلق بجميع المطالبات أياً كان نوعها التي يقيمها على الصندوق المشترك في اللجنة المؤقتة، أو المتقاعدون، أو المستفيديون منها، والناشئة عن إنهاء عضوية اللجنة المؤقتة في الصندوق أو المرتبطة بذلك الإنهاء، على النحو المبين في الفقرة ٣١ من تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية^(٨)؛

٧ - تقرر كذلك أن يتم وفقاً للإجراءات المبينة في الفقرات ٢٥ إلى ٢٧ من تقرير المجلس^(٨) تحديد وتحويل الحصة التناسبية من أصول الصندوق التي يجب دفعها لمنظمة التجارة العالمية لدى إنهاء عضوية اللجنة المؤقتة، وأن يكون هذا بمثابة تسوية كاملة ونهائية للمبلغ الذي يستحق السداد نتيجة لانتهاء عضوية اللجنة المؤقتة في الصندوق؛

ثامنا

مسائل أخرى

١ - تحييط علما بملاحظات مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، على النحو الوارد في الفقرتين ٣٤٨ و ٣٥٢ من تقريره^(١)، بشأن الاستعراض الذي اضطلعت به لجنة الخدمة المدنية الدولية والاستنتاجات التي توصلت إليها بشأن التغييرات في متوسط معدلات الضرائب في بلدان المقار السبعة، الأمر الذي شكل الأساس لوضع الجدول الحالي المشترك للأنصبة المقررة للأجر الداخل في حساب المعاشات التقاعدية، وبشأن أثر الاستخدام المحتمل لمعدلات الضرائب الوطنية في تحديد الأجر الداخل في حساب المعاشات التقاعدية للموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها؛

٢ - تلاحظ أن المجلس واصل النظر، على النحو المطلوب في الفرع الثامن من قرارها ٢١٧/٥١، في امكانية تعديل المادة ٤٠ (أ) من النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة فيما يتعلق بإعادة توظيف المتقاعدين الذين يتقاضون استحقاقات من الصندوق بموجب تعيينات لمدد تزيد على شهرين ولكنها تقل عن ستة أشهر في أي سنة تقويمية؛

٣ - توافق على أنه من غير المستصوب في الوقت الراهن القيام بتنقيح المادة ٤٠ (أ) من النظام الأساسي للصندوق، وذلك للأسباب التي أوردتها المجلس في الفقرات ٣٥٨ إلى ٣٦٠ من تقريره^(١)، على أن يترك للمنظمات الأعضاء في الصندوق أمر تحديد سياساتها الخاصة بالموظفين في هذا الصدد، كما جرى بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠٨/٥١ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

٤ - توافق على إدخال تعديلات على المادتين ٢١ (ب) و ٣٢ (أ) من النظام الأساسي للصندوق، فيما يتصل بالمهلة الزمنية للربط بين فترات الخدمة الداخلة في حساب المعاش التقاعدي، في حالة عدم دفع أية استحقاقات، على النحو الوارد في مرفق هذا القرار، وذلك اعتباراً من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لتلك التعديلات؛

٥ - تحييط علما بالمسائل الأخرى التي يتناولها الفرع العاشر من تقرير المجلس^(١)؛

تاسعا

استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

- ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة^(٢)، وكذلك بملاحظات مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الواردة في تقريره بشأنها^(١)؛
- ٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام ولأعضاء لجنة الاستثمارات للأداء الاستثماري للصندوق، الذي ساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الفائض الاكتواري للصندوق في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛
- ٣ - ترحب بتحديد مقياس استراتيجي لأداء الصندوق في مجال الاستثمارات، على النحو الذي تصفه الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام^(٢) والفقرتان ٦٢ و ٦٣ من تقرير المجلس^(١)؛
- ٤ - تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لمواصلة النظر في وضع مقاييس ومؤشرات أخرى مناسبة لتقييم الأداء الاستثماري للصندوق؛
- ٥ - تحيط علما بملاحظات مجلس مراجعي الحسابات، على النحو الوارد في الفقرات ١٣ إلى ١٥ من تقريره، الذي استُنسخ في المرفق الثالث من تقرير المجلس^(١)، بشأن المستردات الضريبية المستحقة للصندوق على بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بالضرائب المباشرة المفروضة على إيرادات استثمارات الصندوق؛
- ٦ - تحث الدول الأعضاء المستحق عليها أرصدة غير مسددة فيمل يتعلق بحسابات قبض الضرائب الأجنبية على أن تسدد المبالغ المستحقة عليها بأسرع ما يمكن؛
- ٧ - تكرر طلبها إلى الدول الأعضاء التي لا تمنح إعفاءات ضريبية أن تبذل قصارى وسعها من أجل القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

الجلسة العامة ٩٢

١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨

المرفق

تعديلات على النظام الأساسي للصندوق المشترك
للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

المادة ٧

أمانة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية
لموظفي الأمم المتحدة

١ - يستعاض عن الفقرة (أ) بما يلي:

"(أ) يقوم الأمين العام، بناء على توصية المجلس، بتعيين المسؤول التنفيذي الأول للصندوق ونائب له."

٢ - يستعاض عن الفقرة (ج) بما يلي:

"(ج) يؤدي المسؤول التنفيذي الأول وظائفه تحت سلطة المجلس ويصدق على دفع جميع الاستحقاقات الواجبة الدفع حسب الأصول بموجب هذا النظام الأساسي. ويعمل أيضا المسؤول التنفيذي الأول كأمين للمجلس. وفي غياب المسؤول التنفيذي الأول للصندوق، يؤدي نائب المسؤول التنفيذي الأول هذه الوظائف."

المادة ٢١

الاشتراك

يستعاض عن الفقرة (ب) بما يلي:

"(ب) ينتهي الاشتراك عندما تنتهي عضوية المنظمة التي يعمل بها المشترك، أو عندما يتوفى المشترك أو تنتهي خدمته بالمنظمة العضو، إلا أن الاشتراك لا يعتبر منتهيا إذا استأنف المشترك خدمته المحسوبة في المعاش التقاعدي في إحدى المنظمات الأعضاء خلال ٣٦ شهرا من انتهاء خدمته ولم يكن قد دفع له أي استحقاق."

المادة ٢٢

تأجيل الدفع أو اختيار الاستحقاق

يستعاض عن الفقرة (أ) بما يلي:

"(أ) يجوز، بناء على طلب المشترك في وقت انتهاء خدمته، أن يؤجّل لمدة ٣٦ شهرا دفع تسوية انسحاب إليه أو ممارسة حقه في الاختيار بين استحقاق وآخر من الاستحقاقات المتاحة، أو بين شكل من الاستحقاق ينطوي على دفع مبلغ إجمالي وشكل آخر من أشكال الاستحقاق."

المادة ٣٤

استحقاق الأرملة

١ - يستعاض عن الفقرة (و) بما يلي:

"(و) يدفع الاستحقاق على فترات دورية مدى الحياة، على أنه يجوز للأرملة أن تستبدل بالاستحقاق الواجب الدفع بمعدل سنوي أقل من ٢٠٠ دولار مبلغا إجماليا يساوي المعدل الإكتواري للاستحقاق بالمعدل السنوي القياسي بموجب الفقرة (ج) أعلاه، أو بالمعدل السنوي بموجب الفقرة (هـ) أعلاه، حسبما تقتضي الحال."

٢ - يستعاض عن الفقرة (ز)، بما يلي:

"(ز) في حال تعدد أرامل المشترك يقسم الاستحقاق بينهم بالتساوي، وعند وفاة أي منهم يقسم الاستحقاق بالتساوي بين الباقيين منهم."

٣ - تحذف الفقرة (ح) بأكملها.

المادة ٣٥

١- تضاف المادة الجديدة التالية:

"المادة ٣٥ مكرر

"استحقاق الزوج المطلق الباقي على قيد الحياة

"(أ) يجوز للزوج المطلق للمشارك، أو للمشارك السابق، الذي أنهى خدمته في، أو بعد، ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والذي كان يحق له استحقاق تقاعدي أو استحقاق تقاعد مبكر أو استحقاق تقاعد مؤجل أو استحقاق عجز، أو للزوج المطلق للمشارك الذي يتوفى أثناء الخدمة في ذلك

التاريخ أو بعده، رهنا بأحكام المادة ٣٤ (ب) (المنطبقة أيضا على الأرملة) أن يطلب استحقاق الزوج السابق، في حالة استيفاء الشروط الواردة في الفقرة (ب) أدناه:

"(ب) رهنا بالفقرة (د) أدناه، يحق للزوج المطلق الحصول على الاستحقاق الوارد في الفقرة (ج) أدناه، الواجب الدفع مستقبلا بعد تلقي طلب للحصول على استحقاق الزوج المطلق الباقي على قيد الحياة، إذا كانت، في رأي أمين المجلس، جميع الشروط التالية مستوفاة:

"١" أن يكون المشترك قد ظل متزوجا من الزوج السابق لفترة متصلة امتدت عشر سنوات على الأقل دفعت خلالها الاشتراكات إلى الصندوق لحساب المشترك، أو يكون المشترك قد حصل على استحقاق عجز بموجب المادة ٣٣ من النظام الأساسي؛

"٢" أن يكون الزوج السابق لم يتزوج مرة ثانية؛

"٣" أن تكون وفاة المشترك قد حدثت في غضون ١٥ سنة من التاريخ الذي أصبح فيه الطلاق نهائيا، إلا إذا أثبت الزوج السابق أن المشترك كان خاضعا وقت الوفاة لالتزام قانوني بدفع نفقة إلى الزوج السابق؛

"٤" أن يكون الزوج السابق قد بلغ عمره ٤٠ عاما. وخلاف ذلك، يبدأ الحق في الحصول على الاستحقاق في اليوم التالي مباشرة لتاريخ بلوغ تلك السن؛ و

"٥" أن يقدم الزوج السابق دليلا على أن استحقاق المشترك للمعاش التقاعدي من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لم يؤخذ في الاعتبار في التسوية المتعلقة بالطلاق؛

"(ج) يحق للزوج السابق الذي يستوفي، في رأي أمين المجلس، الشروط الواردة في الفقرة (ب) أعلاه الحصول على استحقاق الأرملة أو الأرملة بموجب المادة ٣٤ أو المادة ٣٥ حسب الحال، ومع ذلك، في حالة تعدد الأزواج السابقين الباقيين على قيد الحياة و/أو وجود زوج على قيد الحياة يستحق الاستحقاق بموجب المادة ٣٤ أو المادة ٣٥، تقسم الاستحقاقات بين الزوج والزوج السابق (الأزواج السابقين) بنسبة مدة زواجهم من المشترك؛

"(د) تنطبق المادة ٣٤ (و) و (ز) مع إدخال التعديلات اللازمة."

-٢- تضاف المادة الجديدة التالية:

"المادة ٣٥ ثالثا"

"الأزواج المتزوجون بعد انتهاء الخدمة"

"(أ) يمكن للمشارك السابق الذي يتلقى استحقاقا دوريا أن يختار تقديم استحقاق دوري مدى الحياة بمبلغ محدد (رهنًا بالفقرة (ب) أدناه) إلى الزوج الذي لم يكن متزوجا منه وقت انتهاء الخدمة. ويتم هذا الاختيار في غضون ١٨٠ يوما من تاريخ الزواج أو من تاريخ بدء نفاذ هذا الحكم، إذا كان تاريخ النفاذ لاحقا، ويصبح ساريا بعد سنة واحدة من تاريخ الزواج أو بعد سنة واحدة من تاريخ بدء نفاذ هذا الحكم، حسب الحالة، ويدفع الاستحقاق في اليوم الأول من الشهر الذي يعقب وفاة المشارك السابق. وعندما يصبح هذا الاختيار ساريا، يخفض الاستحقاق الواجب الدفع للمشارك السابق وفقا لعوامل اكتوارية يحددها الخبير الاستشاري الاكتواري للصندوق. ولا يمكن إبطال الاختيار الذي يتم بموجب هذا القسم الفرعي بعد أن يصبح ساريا إلا بوفاة الزوج، ويعتبر الاختيار منتهيا في هذه الحالة اعتبارا من ذلك التاريخ؛

"(ب) يخضع أي اختيار يتم بموجب الفقرة (أ) لما يلي:

"١٠" أن يكون مبلغ الاستحقاق الدوري الواجب الدفع إلى المشارك السابق، بعد التخفيض نتيجة للاختيارات التي تمت وفقا للفقرة (أ) أعلاه، مساويا للنصف على الأقل من الاستحقاق الذي كان سيتعين دفعه بدون أي من هذه الاختيارات؛

"١١" ألا يكون الاستحقاق الواجب الدفع للزوج أكبر من مبلغ الاستحقاق الواجب الدفع إلى المشارك المتقاعد بعد التخفيض بسبب الاختيارات."

المادة ٤٥

عدم جواز التنازل للغير عن الحقوق

يستعاض عن نص الفقرة ٤٥ بما يلي:

"لا يجوز للمشارك أو للمستفيد أن يتنازل للغير عن حقوقه بمقتضى هذا النظام الأساسي. وعلى الرغم من المذكور آنفا، يجوز للصندوق عند تلقي طلب من مشترك أو من مشترك سابق مقدم بناء على التزام قانوني ناشئ عن علاقة زوجية أو أبوية ومبرهن بأمر من محكمة أو باتفاق تسوية مدمج في أمر طلاق أو أمر آخر صادر من محكمة، أن يصدر توجيهها بدفع جزء من الاستحقاق الواجب الدفع من جانب الصندوق إلى هذا المشارك مدى الحياة إلى زوج سابق أو أكثر و/أو زوج حالي يعيش المشارك أو المشارك السابق منفصلا عنه. وهذا التوجيه أو الدفع المتصل به لا ينقل لأي شخص الحق في الحصول على استحقاق من الصندوق أو يكفل (إلا على النحو المنصوص عليه هنا) أي حقوق بموجب النظام الأساسي للصندوق لهذا الشخص، أو يزيد مجموع الاستحقاقات الواجبة الدفع خلاف ذلك من جانب الصندوق. ولا اتخاذ إجراء في هذا الصدد، يجب أن يكون الطلب

متسقا مع النظام الأساسي للصندوق. ويكون التوجيه الصادر بشأن أي طلب من هذا القبيل نهائيا في المعتاد؛ ولكن يجوز للمشارك أو للمشارك السابق أن يطلب، بناء على دليل مرض مستند إلى أمر محكمة أو حكم وارد في اتفاق تسوية مدمج في قرار محكمة، إصدار توجيه جديد يعدل أو يوقف دفع المبلغ أو دفع المبالغ. وعلاوة على ذلك، يتوقف مفعول أي توجيه في أعقاب وفاة المشارك أو المشارك السابق. وإذا توفي المتنازل له عن الحق قبل المشارك أو المشارك السابق، لا يبدأ دفع المبالغ، وإذا كان الدفع قد بدأ، يتوقف لدى وفاة المنقول إليه الحق. وفي حالة نقصان المبلغ أو المبالغ المدفوعة بموجب التوجيه أو وقتها أو عدم البدء في دفعها، يعدل على النحو الواجب مبلغ الاستحقاق الواجب الدفع إلى المشارك أو المشارك السابق."